

كلام في السياسة

ماذا فعل ميشال سليمان؟

من ثلث الوزراء إلى رئيس الجمهورية طالبين منه استخدام صلاحياته الدستورية الاستثنائية، إذا ما استنفدت كل الوسائل والسبل الأخرى لعقد جلسة لمجلس الوزراء، وفق منطوق الفقرة 12 من المادة 53 من الدستور. مرة جديدة، لا جواب، فحصلت الاستقالة، وسقطت الحكومة...

أما المحطة الأخيرة فهي الاتجاه حتى إلى العجز عن إجراء استشارات التكليف، فيما الملف اللبناني يبحث على بعد كيلومترات من بيروت بين ثلاثة مسؤولين غير لبنانيين يلتقون في دمشق ولا يوجهون دعوة إلى نظيرهم اللبناني للانضمام إليهم للاستماع إلى رأيه والاستئناس بمشورته على الأقل...

هكذا، بمعزل عن تحديد المسؤوليات وتوزيع نسبها وتحميل النيات أو الأفعال سبباً ما حصل، يبقى أن القراءة المنطقية لتطور الأمور منذ ثلاثة أشهر حتى اليوم، تظهر الآتي:

حاول رئيس الجمهورية التحصن بقراءة خاصة لصلاحياته من أجل استمرار عمل الحكومة، فأنهت الأمور إلى شلل الحكومة. بعدها تسلم بفهم خاص للظروف الاستثنائية حرصاً على بقاء الحكومة، فأنتهت التطورات إلى استقالة الحكومة. عندها قيل إن تنسيقاً خفياً حصل مع وليد جنبلاط، لمحاولة تلعب الاستشارات مسبقاً على قاعدة التعادل السلمي لاكتساب مزيد من الوقت، فبلغت الأمور حد تأجيل الاستشارات، والبعض يكاد يقول إرجائها إلى إشعار آخر، إذا ما دُفق في بيان دمشق أمس، لجهة الترحيب بالتأجيل «ريثماً تتحرك الجهود السياسية لمساعدة اللبنانيين على إيجاد الحل».

هكذا، بعملية قياس منطقي بسيط، يظهر للمراقب أن الأمور في كل مرة ومرحلة كانت تنتهي إلى عكس ما يقصده رئيس الجمهورية ويسعى إليه. لكن الأهم أن هذه السلسلة من الوقائع السببية تظهر أن موقع الرئاسة فقد في كل مرة ومرحلة ورقة أساسية من أوراق دوره الباقى فوق غربالي الطائف والدوحة، فطارت طاولة الحوار، ثم طارت جلسات مجلس الوزراء، ثم طارت الحكومة، لتطير أول من أمس استشارات التوقيع الرئاسي الوحيد الباقي دستورياً، وليطير أمس دور الرئيس اللبناني في المشاركة حتى في دمشق في قمة دولية عن لبنان...

أي استنتاج يمكن الخلوص إليه؟ ماذا عن قاعدة عتيقة تقول بأن أسوأ الخيارات أحياناً هو ألا تختار؟

جان عزيز

بعد صدور القرار الاتهامي عن المدعي العام الدولي دانيال بلمار، وبعد إرجاء الاستشارات النيابية لتسمية رئيس جديد للحكومة، وبعد استقالة أكثر من ثلث الوزراء واعتبار الحكومة مستقبلة، وبعد تعطل طاولة الحوار... بعد تلك التطورات كلها، يمكن - أو يجب - طرح السؤال: ماذا فعل ميشال سليمان من موقعه رئيساً للجمهورية، أو لهذا الموقع، أو حتى بهذا الموقع؟

بدأ مسلسل العثرات مطلع تشرين الثاني الماضي عندما طرح فريق حكومي مسألة بحث ملف شهود الرزور على طاولة مجلس الوزراء، على أن يبت بالتصويت سلباً أو إيجاباً، لتكتمل بعدها الحكومة عملها العادي، رفض الفريق الحريري. وفي اليومين الماضيين صار رفضه مفهوماً. فالملف يعني إقرار الحريري نفسه بإدانته نفسه، إنما بتهمة التورط في تليفق إفادات كاذبة، وإما - والأخطر - كتمان معلومات حيال جرائم وقعت على الأراضي اللبنانية في تاريخ لم يمر عليه الزمن...

لكن المفاجأة كانت اصطفا ميشال سليمان إلى جانب الحريري في رفض تسيير أمور الدولة. هكذا طارت طاولة الحوار بدءاً من 4 تشرين الثاني الماضي. بعدها استمر التجاذب حيال الحكومة وعملها. حصلت محاولة أخيرة لجمعها في 15 كانون الأول من العام المنصرم. عاد الملف نفسه، وعاد الطرح الدستوري السليم نفسه، وعاد الرفض نفسه من قبل الحريري، يؤيده سليمان، فتعطل مجلس الوزراء، بعد تعطل طاولة الحوار.

بعد عشرة أيام، قال رئيس الجمهورية من بكركي إنه التزم هذا الموقف لأن لا أحد يملى عليه أو يقبده، أو ينقص من صلاحياته الدستورية، فيما كان قصره يوزع اجتهادات مفادها أن امتناعه عن التصويت، وفق النص الدستوري الصريح، هدفة الحؤول دون انقسام الحكومة أو سقوطها، أو انشطار البلد...

ثم جاءت المحطة الثالثة. ذهب رئيس الحكومة إلى نيويورك، بلا تكليف حكومي ولا من يحزنون. سقطت مساعي التسوية من هناك، بمساهمة من مساعيه، واستعد بلمار لإصدار اتهام منبثق من المحكمة الدولية التي قال عنها سليمان نفسه إنها أصيبت في صدقيتها. عند هذا الحد ذهب أكثر

وأحمد كرامي) الذين كانوا قد أبلغوا إلى الحريري أنهم لن يسموه ولن يسموا سواه لرئاسة الحكومة، متخذين موقف الحياد. إلا أن احتفاظ الحريري بالغالبية النيابية وإخفاق المعارضة في انتزاعها منه، من شأنها إرباك النواب الطرابلسيين الأربعة وإخراجهم من الحياد كي يدلوا في نهاية المطاف بأصواتهم في حساب قوى 14 آذار.

4 - في ظل الانقسام الحاد بين طرفي النزاع، فإن تكليف الحريري ترؤس الحكومة الجديدة، في حصيلة مواجهة قاسية في الأصوات بينه وبين حزب الله وحلفائه، حمل رئيس الجمهورية ميشال سليمان على اتخاذ قرار تأجيل الاستشارات النيابية الملزمة، في اتصالات متسارعة بين ليل السبت وليل الأحد، لم تكن العاصمة السورية في منأى عنها، وكذلك أفرقاء رئيسيون في قوى 8 آذار.

واستند الرئيس إلى المبررين الآتين: لا يفضي التكليف الاستفزازي إلا إلى مزيد من التصعيد. كذلك فإن فوز الحريري بالتكليف، في ظل إصراره على رفض التجاوب مع الشروط التي طلبها منه حزب الله حيال المحكمة الدولية والقرار الاتهامي - وهو ما يتمسك به الحريري - سيضع البلاد في وضع دستوري بالغ التعقيد: الحريري رئيس حكومة تصريف الأعمال، وفي الوقت نفسه رئيس مكلف تأليف الحكومة الجديدة غير المقيّد بمهلة دستورية محدّدة للتأليف، ما يجعله يقبض على الاستحقاق الحكومي بقوة، ولا يسع رئيس الجمهورية عندئذ إرغامه على استعجال إنجاز مهمته: يحتفظ بالتكليف، ويجمد التأليف.

لم يؤلف الرئيس فؤاد السنورة حكومته الثانية عام 2008، إلا بعد 44 يوماً على تكليفه. ولم يؤلف الحريري حكومته الأولى عام 2009، إلا بعد 135 يوماً على تكليفه.

- أبلغ رئيس الجمهورية إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال أنه لن يكون في وارد إصدار مراسيم حكومة تتسم بلون سياسي واحد، في ردّ على ما أشاعه بعض أفرقاء 14 آذار من أن فوزهم بتكليف الحريري ترؤس الحكومة الجديدة، في ضوء سيطرتهم على الغالبية النيابية، سيحملهم على إملاء شروطهم على الفريق الآخر لدى التأليف، بما في ذلك رفض إعطاء المعارضة - إذا رغبت في المشاركة - الثلث +1 في نصاب مجلس الوزراء.

كونبلي للنائب نقولا فتوش في زحلة الأحد، في محاولة لثنيه عن مغادرة الغالبية النيابية وتقديم دعم مباشر لرئيس حكومة تصريف الأعمال، أوفد الحريري إلى فتوش النائب السابق غطاس خوري، حاملاً عرضاً مغرباً هو توزير نائب زحلة في الحكومة المقبلة لقاء البقاء في صفوف قوى 14 آذار. لم يؤيد فتوش العرض بعدما كان قد حسم أمره بالتصويت إلى جانب المعارضة. سرعان ما أطلع دمشق على عرض الحريري. كان فتوش الصوت الوحيد الذي اجتذبه المعارضة من الغالبية، كي ترفع عدد نوابها من 57 نائباً إلى 58 نائباً.

بدورها، احتاطت التكهّنات بموقف النواب السنة الطرابلسيين الأربعة (الرئيس نجيب ميقاتي والوزير محمد الصفدي وقاسم عبد العزيز



علم وخبر

غياب الحريري

لوحظ غياب رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري والوزير بطرس حرب عن العشاء «الدوري» الذي أقيم نهاية الأسبوع الماضي في منزل شخصية عامة يجتمع عندها عادة كل من الرئيس نبيه بري وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة والوزير السابق جان عبيد وعدد من السياسيين والقضاة.

ميت يجهز عبوة

عمّم أحد الأجهزة الأمنية معلومات وردت إليه تتحدث عن قيام أحد الأشخاص في مخيم عين الحلوة بتجهيز عبوة ناسفة تمهيداً لتفجيرها خارج المخيم. وقد وصلت نسخ عن التقرير إلى جميع الأجهزة الأمنية اللبنانية، قبل أن يتبين أن الشخص المذكور مقتول في المخيم منذ أكثر من سنتين.

استياء عدلي

أثارت خطوة وزير العدل إبراهيم نجار تعيين رئيس قلم إحدى المحاكم في بيروت استياءً داخل أروقة الوزارة، لأنه «لم يراع التوزيع الطائفي المعتمد في هذه الوظائف»، بحسب عدد من الموظفين. وتجدر الإشارة إلى أن الموظف المعين بدلا من زميل له أحيل على التقاعد، محسوب على القوات اللبنانية.

استقبالات حريّة

وعد مسؤولون في تيار المستقبل بأن الأيام القليلة المقبلة ستشهد استقبالات شعبية يتولاها عدد من أفراد عائلة الحريري، «لإظهار حجم التأييد الشعبي الذي يحظى به سعد الحريري في معركة إعادة تسميته رئيساً للحكومة».

ما قل ودل

عبر أحد كبار موظفي السرايا الحكومية عن سروره من استقالة الحكومة، لأن ذلك لن يسمح لوزير الخارجية علي الشامي بإصدار قرار تشكيلات دبلوماسي الفئة الثالثة في الوزارة. ونقل الموظف عن الأمين العام



لرئاسة مجلس الوزراء سهيل بوجي ورئيس مجلس الخدمة المدنية خالد قباني تأكيداً أن قرار التشكيلات لا يدخل في الباب الضيق لمفهوم تصريف الأعمال.

الوطنية

أساسية ومعياراً وطنياً لأي موقف يتخذه أي فريق سياسي». كذلك قدر النائب وليد جنبلاط، في موقفه الأسبوعي لجريدة الأنباء، التأجيل، لأنه «يفسح في المجال أمام المزيد من المشاورات السياسية الموسعة للخروج من الأزمة الراهنة (ولو) بأقل قدر ممكن من التوافق والتفاهم». ومن كتلة التنمية والتحرير، وصف النائب علي خريس تأجيل الاستشارات بأنه «خطوة مهمة لتكثيف الجهود واقتناص الوقت لإجراء الاتصالات وبلورة المواقف». أما زميله فطالب باستتباع هذه الخطوة «بموقف حازم لفخامة رئيس الجمهورية لجهة منع التدخلات الأجنبية ووقفها، (الأخبار)

وخصوصاً تلك التدخلات المتعلقة باستحقاقات لبنانية دستورية داخلية صرفة»، منبهاً إلى أن مثل هذا التدخل «هو مخالفة صريحة لأبسط قواعد السيادة الوطنية، ويندرج في سياق مسلسل التعطيل والاعتقال لأي مسعى خير يريد إنقاذ لبنان من المأزق السياسي الذي يتخبّط فيه». وعلى ذمة قناة «LBC»، فإن الرئيس نبيه بري هو من اقترح التأجيل على رئيس الجمهورية، بعد التشاور مع المعارضة، وبقي الاقتراح يتبلور إلى حين الحصول على موافقة الحريري، «بعدما أراد جميع الأفرقاء إعطاء فرصة للمساعي الخارجية».